قَطْع المساعَدات الأمريكيّة عن الشعب الفلسطينيّ
التداعيات وخيارات المواجهة

رائـد حِلِّـس

مدى الكرمل

أوراق فلسطينية

5

كانون الأول 2019

قَطْع المساعَدات الأمريكيّة عن الشعب الفلسطينيّ

التداعيات وخيارات المواجهة

رائد حِلّس

© جميع الحقوق محفوظة، 2019

مدى الكرمل

المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

حيفا 3109101

هاتف: 04-8552035 | ناسوخ: 04-8525973

www.mada-research.org

mada@mada-research.org

المحرر المسؤول: مهند مصطفى

مسؤولة النشر: إيناس خطيب

مدقق لغوي: حنا الحاج

مقدّمة:

تُعتبر الولايات المتّحدة الأمريكيّة الراعي الرئيسيّ لعمليّة السلام التي وُقّعت في العام 1993 بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل، وقد دأبت الولايات المتّحدة الأمريكيّة منذ إبرام اتّفاقيّات أوسلو وواشنطن على تقديم مساعدات للشعب الفلسطينيّ كوسيلة لدفع واستمرار عمليّة السلام بين الطرفين، وتُعتبر الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة (USAID)، ووزارة الخارجيّة الأمريكيّة (Department of State)، المصدر الرئيسيّ الذي تتدفّق من خلاله هذه المساعَدات. فقد شرعت الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة ووزارة الخارجيّة الأمريكيّة بتنفيذ برامج في مختلف القِطاعات في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، وأضيف إليها منذ اندلاع الانتفاضة الثانية دعم ماليّ مباشر لموازنة السلطة الوطنيّة، ثمّ تطوّرت المساعدات الأمريكيّة في سنوات ما بعد الانقسام الفلسطينيّ لتشمل مجالات وقِطاعات أوسع وهي: التكاليف الإداريّة؛ البنْية التحتيّة؛ الأمن والحماية؛ سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ المساعَدات الاجتماعيّة؛ المياه والصرف الصحّيّ؛ التعليم الأساسيّ.

وقد تعرّض هذا النهج الثابت من المساعدات الأمريكيّة المقدَّمة للشعب الفلسطينيّ، على الرغم من تبايُن مستوياتها وقنواتها وأهدافها بين حقبة وأخرى شملت اثنتي عشرة (12) إدارة جمهوريّة وديمقراطيّة مختلفة، تعرّض لهزّة قويّة بعد تولّي دونالد ترامب سدّة الحكم في الولايات المتّحدة الأمريكيّة عام 2016.

فمنذ فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسيّة، وهو يلوّح بقطع المساعدات الأمريكيّة عن الشعب الفلسطينيّ، وذلك بغية تهديد القيادة الفلسطينيّة وممارسة الضغط للقبول بما بات يُعرف بِـ "صفقة القرن"، وترجم الرئيس ترامب تنفيذ تهديداته بقطع المساعَدات على أرض الواقع من خلال إصدار قرار بقطع جميع المساعدات الأمريكيّة المقدّمة للشعب الفلسطينيّ من مختلف القنوات (تمويل "الأونروا"، وتمويل برامج الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة، وتمويل البرامج الحكوميّة الثنائيّة الأخرى)، اعتبارًا من فترة العامين 2018-2019.

في هذا الإطار، تستعرض الورقة المساعَدات الأمريكيّة المقدَّمة للشعب الفلسطينيّ من حيث نشأتها ودوافعها وأهدافها، وتركّز على تطوُّر هذه المساعدات خلال الفترة الواقعة بين العامين 2008-2018 وتحلّل اتّجاهاتها ومكوّناتها القِطاعيّة، بهدف التعرّف الدقيق على التداعيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة لقطعها، وتستكشف بعضًا من الخيارات المتاحة لمواجهة هذه التداعيات.

المحور الأوّل
المساعدات الأمريكيّة للشعب الفلسطينيّ

أوّلًا: نشأة المساعدات الأمريكيّة المقدَّمة للشعب الفلسطينيّ

منذ نكبة 1948 وبداية معاناة لاجئي فلسطين المشتّتين في المنطقة والعالم، كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من أكبر المانحين للشعب الفلسطينيّ عبْر قنوات مختلفة، ولاعبًا سياسيًّا رئيسيًّا في المنطقة. فقد بدأت بتأسيس وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين ("الأونروا") في منطقة الشرق الأوسط عام 1949، وهي أقدم مؤسّسة أمميّة إنسانيّة كإقرار من المجتمع الدوليّ تجاه النكبة التي ألمّت بالشعب الفلسطينيّ، الذي تشرّد جرّاء احتلال 80% من فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل، حيث قامت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتمويل هذه الوكالة على مدار الـ 70 سنة الماضية دون انقطاع.[1]

ثمّ بدأت الوكالة الأمريكيّة للمعونة (USAID)، أو ما يُعْرَف بالوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة بتمويل مشاريع إنسانيّة واجتماعيّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة منذ ثمانينيّات القرن الماضي عبْر منظّمات وهيئات أمريكيّة غير حكوميّة، واستمرّت في هذا النمط من التمويل حتّى بعد دخول الجانب الفلسطينيّ في عمليّة السلام، لكن بوتيرة مختلفة، إذ تطوّرت هذه المساعدات وتعدّدت مصادرها وقنواتها، بعد توقيع اتّفاق أوسلو في واشنطن عام 1993 بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل. فبالإضافة إلى المساعدات الأمريكيّة التي تقدّمها الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة، قدّمت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة أيضًا مساعَدات للشعب الفلسطينيّ كانت موجَّهة على نحوٍ رئيسيّ لدعم المجتمع المدنيّ والمساعدات العاجلة.

وعلى الرغم من أنّ المساعَدات الأمريكيّة أدّت دَوْرًا مهمًّا في الاقتصاد الفلسطينيّ، سواء أكان ذاك على صعيد الدعم الموجّه للأونروا، أَم على صعيد الدعم الموجّه للموازنة العامّة للحكومة الفلسطينيّة، أَم على صعيد الدعم الموجّه للمجتمع المدنيّ، فإنّ

[1] الخالدي، رجا. (2019). ورقة خلفيّة لجلسة طاولة مستديرة رقم (2). **قطع المساعدات الأمريكيّة المقدّمة لفلسطين: الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة وسبل المواجهة**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة – ماس. ص 1.

ربط هذه المساعَدات بمواقف سياسيّة تتبنّاها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، قلّل من هذه الفائدة التي أصبحت موضع شكّ عندما مسّت المصالحَ العليا للشعب الفلسطينيّ (نحو: قضيّة القدس؛ مصير اللاجئين؛ دعم الاستيطان).[2]

ثانيًا: أهداف ومبرّرات المساعَدات الأمريكيّة

تفصح الولايات المتّحدة الأمريكيّة على نحوٍ سافرٍ عن نواياها وأهدافها من هذا الحجم الذي تنفقه كمساعَدات خارجيّة، سواء أكانت عسكريّة أَم اقتصاديّة أَم إنسانيّة، حيث يُصْدر الكونجرس الأمريكيّ من خلال مركزه الخاصّ بالأبحاث (Congressional Research Service) العديد من التقارير الخاصّة بهذه المساعَدات، ويؤكّد أحد التقارير سعي الولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلال تقديم المساعَدات الخارجيّة إلى تحقيق جملة من الأهداف،[3] أهمّها:

1. **الأهداف السياسيّة:** وتتمثّل في تعزيز الأمن القوميّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتنمية دَورها الدوليّ، وتأكيد مكانتها كقوّة عظمى، والحفاظ على الدوْر القياديّ للنظام العالميّ الجديد، والحفاظ على المصالح الأمنيّة، وبخاصّة بعد حرب الخليج.

وفي هذا الصدد، أكّد الرئيس الأمريكيّ الأسبق رونالد ريجان في عام 1986 أنّ "للولايات المتّحدة الأمريكيّة مصالح أمنيّة في مختلف أنحاء العالم، وخصوصًا أوروبا ومنطقة المحيط الهادئ والشرق الأوسط، وأنّ الحفاظ على تلك المصالح يتطلّب قيادة أمريكيّة قويّة وثابتة".[4]

2. **الأهداف الاقتصاديّة:** وتتمثّل في السعي للوصول إلى أسواق العالم الرئيسيّة، ومصادر الطاقة والمعادن الإستراتيجيّة، وكذلك تسهم في فتح وتطوير أسواق دوليّة جديدة أمام البضائع الأمريكيّة، والعمل على تشجيع الاستثمارات في الخارج، ممّا يتيح فرصًا كبيرة للنموّ والتوسّع أمام اقتصاد الدول المتلقّية للمساعدات، كما أنّ تزويد الدول بالمساعَدات يمكّنها من شراء المنتَجات الصناعيّة والزراعيّة من الدول المانحة، وبذلك تتمكّن الدول المانحة من ضمان أسواق للصادرات الأمريكيّة، كما تستخدم هذه المساعَدات ضمانًا لصدور تشريعات وقوانين تؤمّن الاستثمارات.[5]

3. **الأهداف الإنسانيّة:** وتتمثّل في تقديم المساعدة الإنسانيّة، القصيرة الأجل استجابة للأزمات والكوارث، أو المساعَدة الإنمائيّة الطويلة الأجل الرامية إلى الحدّ من الفقر والجوع وغير ذلك من أشكال المعاناة الإنسانيّة الناجمة عن مشاكل أكثر منهجيّة، وكان تقديم المساعدة لأسباب إنسانيّة الهدف الأكثر حضورًا على نطاق واسع من المعونة من قِبل الجمهور الأمريكيّ وصُنّاع القرار على حدّ سواء.[6]

وفي محاولة لترشيد برنامج المساعَدة على نحوٍ أوضح، وضعت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة إطارًا عام 2006 ينظّم المساعدات الخارجيّة الأمريكيّة حول خمسة أهداف إستراتيجيّة، كلّ منها يتضمّن عددًا من عناصر البرنامج، والمعروفة أيضًا باسْم القِطاعات، والأهداف هي: السلام، والأمن، والاستثمار في الناس من أجل حكم عادل وديمقراطيّ، والنموّ الاقتصاديّ، والمساعدة الإنسانيّة.

ويُعتقَد على نطاق واسع أنّ أهداف المعونة تندرج ضمن الأهداف والمبرّرات السابقة. وتشمل أهدافُ المساعدات تعزيزَ النموّ الاقتصاديّ، والحدَّ من الفقر، وتحسينَ الحكم، وتعزيزَ الاستقرار في المناطق المتنازِعة، وحمايةَ حقوق الإنسان، وتعزيزَ التجارة، والحدَّ من انتشار الأسلحة وتعزيز الحلفاء.[7]

وتندرج المساعدات الخارجيّة التي تقدّمها الولايات المتّحدة الأمريكيّة للشعب الفلسطينيّ في مختلف قنواتها، سواء أكان ذلك على صعيد الدعم الموجّه للأونروا، أَم على صعيد الدعم الموجّه لدعم الموازنة العامّة للحكومة الفلسطينيّة، أو الدعم الموجّه

---

[2] العجلة، مازن. (2018). الاقتصاد السياسيّ للمساعدات الأمريكيّة للأراضي الفلسطينيّة. **مجلّة شؤون فلسطينيّة**، العدد 272. رام الله: مركز الأبحاث الفلسطينيّ. ص 167.

[3] Turnoff, Curt & Lawson, Marian L. (2016, January 29). **Foreign aid: An introduction to U.S. programs and policy.** Congressional Research Service 7-5700.

[4] العمرو، ثروت. (2004). **المساعدات الأمريكيّة والتحوّل الديمقراطيّ في الأردن**. عمّان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع. ص 41.

[5] أبو القمبز، لينا. (2018). **المساعَدات الخارجيّة وأثرها على القرار السياسيّ الفلسطينيّ (1994-2016)**. رسالة ماجستير غير منشورة. غزّة: أكاديميّة الإدارة والسياسة العليا. ص 41.

[6] العجلة، مازن. مصدر سابق. ص 169.

[7] العجلة، مازن. المصدر السابق.

للمجتمع المدنيّ والمساعدات العاجلة في سياق الأهداف السياسيّة والإنسانيّة، وتسعى الولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلالها إلى تحقيق ثلاث أولويّات رئيسيّة، وهي:[8]

- مكافحة وتحييد ومنع المقاومة المسلّحة ضدّ إسرائيل من قِبل حركة حماس والمنظّمات الفلسطينيّة الأخرى.
- استدامة الاستقرار والرخاء في الضفّة الغربيّة التي تجذب الفلسطينيّين -بما في ذلك مَن يعيشون في قِطاع غزّة الذي تسيطر عليه حركة حماس- نحو التعايش السلميّ مع إسرائيل وتَعِدهم بحكم أنفسهم.
- الاستجابة للاحتياجات الإنسانيّة ومنع مزيد من عدم الاستقرار -ولا سيّما في قِطاع غزّة.

المحور الثاني
تطوُّر المساعدات الأمريكيّة المقدَّمة للشعب الفلسطينيّ

تنوّعت المساعدات الأمريكيّة المقدَّمة للشعب الفلسطينيّ، فهناك مساعدات إنمائيّة ثنائيّة، أي من الحكومة الأمريكيّة إلى السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة مباشرة، وهنالك مساعدات موجَّهة عن طريق الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة (USAID) ووزارة الخارجيّة الأمريكيّة، وثمّة مساعدات موجَّهة إلى "الأونروا" عن طريق الأمم المتّحدة.

أوّلًا: حجم المساعَدات الأمريكيّة المقدّمة للشعب الفلسطينيّ

قدّمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة نحو 4 مليارات دولار كمساعَدات خلال الفترة الواقعة بين العامين 1994-1999، وبمعدّل 70 مليون دولار متوسّطًا سنويًّا، وتأتي المساعَدات الأمريكيّة في تلك الفترة استجابة لمُخْرَجات مؤتمر الدول المانحة الذي عُقِد في واشنطن في تشرين الأوّل عام 1993، الذي دعت إليه الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وكان الهدف من هذا المؤتمر يسعى -في أساس ما يسعى- إلى حشد المساعَدات للشعب الفلسطينيّ بعد توقيع اتّفاق أوسلو الأوّل عام 1993، لتمكين السلطة الوليدة في إدارة المناطق الفلسطينيّة التي جرى تأسيسها في إطار هذا الاتّفاق، وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البُنْية التحتيّة، وإقامة المَرافق والمؤسّسات العامّة، وتقوية القِطاع الخاصّ، وتعزيز فرص النموّ الاقتصاديّ، والسعي للوصول إلى حالة تنمويّة شاملة ومستدامة.[9]

وقد حقّقت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بعض الإنجازات في تلك الفترة، وبخاصّة في مجال بناء المؤسّسات والمَرافق العامّة ومجال تطوير البُنْية التحتيّة وتقديم الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة التي تحقّقت بفضل هذه المؤسّسات، إلّا أنّ الاحتلال الإسرائيليّ -بعد تعثُّر وجمود عمليّة السلام، وعدم التوصّل إلى اتّفاق الحلّ النهائيّ بين الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ في كامب ديفيد عام 2000، واندلاع انتفاضة الأقصى- واصل سياساته الهادفة إلى تدمير وخنق الاقتصاد الفلسطينيّ، وذلك من خلال الحصار المستمرّ والاعتداءات العسكريّة على الأراضي الفلسطينيّة والتدمير الممنهَج لأسباب الحياة كافّة، وهو ما جعل الشعبَ الفلسطينيّ يعيش حالة مأسويّة يعجز عن تحمُّل آثارها المدمّرة.

وقد أدّت هذه الانتهاكات والسياسات التدميريّة التي انتهجها الاحتلال الإسرائيليّ تجاه الأراضي الفلسطينيّة إلى تدفُّق المساعدات الدوليّة إلى الشعب الفلسطينيّ، وبما فيها المساعَدات الأمريكيّة، لكن بقنوات مختلفة وبأوجه إنفاق متنوّعة وبشروط عديدة، حيث أضيفت مساعَدات أمريكيّة جديدة لدعم الموازنة العامّة للحكومة الفلسطينيّة، كما زادت الولايات المتّحدة من حجم المساعَدات التي تقدّمها للشعب الفلسطينيّ خلال الفترة الواقعة بين العامين 2000-2007 لتصل إلى نحو 170 مليون دولار متوسّطًا سنويًّا.[10]

---

[8] ياسين، سائد. (2014). **المساعدات الأمريكيّة ودورها في تحقيق التنمية السياسيّة في الضفّة الغربيّة (دعم الجهاز الأمنيّ نموذجًا)**. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنيّة. ص 68.

[9] حِلِس، رائد؛ وعيسى، محمود. (2016). التحدّيات الاقتصاديّة للأمن القوميّ الفلسطينيّ. لدى: مجد الوجيه، مهنّا (رئيس تحرير). **الأمن القوميّ الفلسطينيّ مرتكزات وتحدّيات**. غزّة: مركز التخطيط الفلسطينيّ. ص 120.

[10] ياسين، سائد. (2014). مصدر سابق. ص 68.

وخلال الفترة الواقعة بين العامين 2008-2018، قفزت المساعَدات الخارجيّة الأمريكيّة قفزة نوعيّة، حيث ضاعفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة مساعداتها للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لتصل إلى نحو 527.7 مليون دولار متوسّطًا سنويًّا في تلك الفترة،[11] مقارنة مع 170 مليون دولار متوسّطًا سنويًّا في النصف الأوّل من العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، ويأتي ارتفاع حجم المساعَدات الأمريكيّة المقدَّمة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في سياق توجّه الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة، باستثناء إدارة الرئيس الحاليّ دونالد ترامپ، في تلك الفترة في دعم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بقيادة الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس، ولا سيّما بعد سيطرة حركة حماس على قِطاع غزّة بالقوّة المسلّحة وما ترتّب على ذلك من انقسام فلسطينيّ داخليّ.

وقد تراجعت المساعدات الأمريكيّة المقدّمة للضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة تراجعًا حادًّا خلال العامين 2017-2018، إذ انخفضت من 616 مليون دولار عام 2016 لتصل إلى 375.2 مليون دولار عام 2017، ومن ثَمّ وصلت إلى 146.6 مليون دولار عام 2018 (انظر: الجدول 1).

ويرتبط انخفاض المساعدات الأمريكيّة في العامين (2017-2018)، بفوز دونالد ترامپ في الانتخابات الرئاسية الأمريكيّة وتَوَلّيه الرئاسة في العام 2016، وتنفيذه للتهديدات بقَطع المساعَدات الأمريكيّة عن السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، التي لوّح بها في الدعاية الانتخابيّة، من جانب، ومن جانب آخر للضغط على القيادة الفلسطينيّة للقبول بما بات يُعْرَف بصفقة القرن.

ثانيًا: مصادر المساعدات الأمريكيّة المقدَّمة للشعب الفلسطينيّ

تشير البيانات المُدْرَجة في الجدول (1) إلى أنّ الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة (USAID) تمثّل المصدر الرئيسيّ للمِنح والمساعدات الأمريكيّة؛ إذ إنّ أكثر من 70% من إجماليّ المِنح والمساعَدات تُقدَّم للشعب الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة من خلال هذه الوكالة، في حين أنّ الجزء المتبقّي يقدَّم من خلال وزارة الخارجيّة الأمريكيّة.

فقد قدّمت الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة (USAID) نحو 359 مليون دولار متوسّطًا سنويًّا خلال الفترة الواقعة بين العامين 2008-2018، لتمويل مشاريع مختلفة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة. أمّا وزارة الخارجيّة الأمريكيّة، فقد قدّمت نحو 169 مليون دولار متوسّطًا سنويًّا للفترة نفسها.

[11] سلطة النقد الفلسطينيّة. (2019). **التقرير السنويّ 2018**. رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقديّة. ص 28.

الجدول (1): مَصادر المِنح والمساعَدات الأمريكيّة للضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة(مليون دولار) [12]

السنة	إجماليّ المِنح الأمريكيّة	وزارة الخارجيّة الأمريكيّة	الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة
2008	253.0	79.5	273.5
2009	918.3	345.5	572.8
2010	590.2	111.4	478.9
2011	828.7	275.5	553.2
2012	329.7	128.8	200.9
2013	802.9	249.1	553.8
2014	387.0	129.3	257.8
2015	456.6	101.2	355.4
2016	616.0	332.0	284.1
2017	375.2	107.7	267.5
2018	146.6	*0.0	**146.6
المعدّل السنويّ	**527.7**	**169.1**	**358.6**

وقد تنوّعت المشاريع المموّلة من المساعدات الأمريكيّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة خلال الفترة الواقعة بين العامين 2008- 2018، ما بين دعم للقانون والنظام الأساسيّ، ودعم مباشر لموازنة الحكومة الفلسطينيّة وتدريب ودعم الأجهزة الأمنيّة، بالإضافة إلى تسديد بعض التزامات الحكومة الفلسطينيّة تجاه بعض المستشفيات العاملة في القدس، ودعم المشاريع التنمويّة الأخرى الخاصّة بالتعليم والصحّة والمياه والمساعدات الاجتماعيّة وغيرها من المشاريع الأخرى، وكذلك المشاريع الموجَّهة على نحوٍ رئيسيّ للمجتمع المدنيّ والمساعدات العاجلة.[13]

[12] الموقع الإلكترونيّ الخاصّ بالوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة، https://www.usaid.gov/.

*-البيانات المتوافرة حتّى نهاية الربع الأوّل 2018

**البيانات المتوافرة حتّى نهاية الربع الثالث 2018 (مع العلم أنّ السنة الماليّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة تنتهي في الـ 31 من أيلول من كلّ عام)

[13] سلطة النقد الفلسطينيّة. (2019). مصدر سابق. ص 28.

الجدول (2): الجهات المستفيدة من المِنح والمساعَدات الأمريكيّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة(نسبة مئويّة) [14]

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسّط
تكاليف إداريّة	4.9	2.2	4.2	3.0	10.1	3.5	7.1	6.5	4.5	7.7	13.4	**6.1**
بنية تحتيّة	0.9	3.7	11.8	7.9	2.6	1.8	12.1	7.9	3.6	2.7	10.4	**5.9**
الأمن والحماية	7.6	33.2	7.1	35.8	24.2	32.2	8.7	16.1	52.6	20.8	25.2	**23.9**
سيادة القانون وحقوق الإنسان	16.1	8.9	19.5	5.9	30.7	3.8	34.0	14.7	4.8	21.0	2.1	**14.7**
مساعَدات اجتماعيّة	42.6	39.0	29.6	25.5	5.8	45.6	7.1	30.6	17.9	26.3	8.4	**25.3**
المياه والصرف الصحّيّ	9.0	2.7	10.7	6.5	7.3	3.7	10.4	12.5	9.2	7.0	16.6	**8.7**
التعليم الأساسيّ	0.8	1.8	1.6	2.1	2.0	1.1	1.9	2.6	1.5	2.7	6.2	**2.2**
الإجماليّ (مليون دولار)	**353.0**	**918.3**	**590.2**	**828.7**	**329.7**	**802.9**	**387.0**	**456.6**	**616.0**	**375.2**	**146.6**	**527.7**

تشير البيانات المُدْرَجة في الجدول (2) إلى تذبذب حصّة كلّ جهة من الجهات أو القِطاعات المستفيدة من المساعَدات المقدّمة للشعب الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة خلال الفترة الواقعة بين العامين 2008-2018، ولكن ما هو واضح أنّ حصّة المساعَدات الاجتماعيّة والأمن والحماية مرتفعة إلى حدٍّ ما، مقارنة بحصّة الجهات أو القِطاعات الأخرى، حيث بلغت حصّة المساعَدات الاجتماعيّة نحو 25.3% من إجماليّ المساعَدات الأمريكيّة متوسّطًا سنويًّا خلال الفترة الواقعة بين العامين 2008-2018، في حين بلغت حصّة الأمن والحماية نحو 23.9% من إجماليّ المساعَدات الأمريكيّة متوسّطًا سنويًّا خلال الفترة نفسها.

وتُظهِر البيانات المُدْرَجة في الجدول (2) أيضًا انخفاض حصّة جهات أو قِطاعات مهمّة من المساعَدات الأمريكيّة خلال الفترة الواقعة بين العامين 2008-2018، وهي قِطاع البنْية التحتيّة وقِطاع التعليم الأساسيّ، حيث بلغت حصّة قِطاع البنْية التحتيّة نحو 5.9% من إجماليّ المساعَدات الأمريكيّة، بينما لم تتجاوز حصّة التعليم الأساسيّ معدّل 2.2% من إجماليّ المساعدات الأمريكيّة متوسّطًا سنويًّا في تلك الفترة.

وهذا يُفضي بنا إلى نتيجة أساسيّة مُفادُها أنّ الجزء الأكبر من المساعَدات الأمريكيّة، المقدَّمة للشعب الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، لم تُوجَّه نحو إعادة بناء وتوسعة القِطاعات الاقتصاديّة والإنتاجيّة، أو القِطاعات ذات الأهمّيّة الإستراتيجيّة، والتي إن وُجّهت هذه المساعدات نحوها فستؤدّي إلى تعزيز القدرة الذاتيّة للاقتصاد الفلسطينيّ، وهذا ما يتعارض مع الأهداف

[14] الموقع الإلكترونيّ الخاصّ بالوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة https://www.usaid.gov/.

المعلَنة للمساعَدات الأمريكيّة المقدَّمة للشعب الفلسطينيّ، ويتعارض كذلك مع المصالح الإسرائيليّة التي تحافظ عليها الولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلال هذه المساعَدات.

وعلى الجانب الآخر، تُعتبر الولايات المتّحدة الأمريكيّة الداعمَ الأكبر لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا"؛ إذ تبلغ مساهمتها في موازنة "الأونروا" أكثر من 40%.[15] ومن المعروف أنّ وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين تقوم بدَوْر مهمّ وأساسيّ في خفض معدّلات البطالة ومستويات الفقر ورفع المستوى المعيشيّ للعديد من الأُسَر الفلسطينيّة التي ترعاها الوكالة، وذلك من خلال البرامج الإغاثيّة التي تقدّمها هذه الوكالة، فضلًا عن أنّها تُعنى عناية كبيرة بتقديم خدمات التعليم والصحّة للّاجئين الفلسطينيّين (في الداخل والشتات) إلى جانب المعونات الاجتماعيّة وغيرها من المساعدات العاجلة.[16]

وبالنظر في البيانات المُدْرَجة في الجدول (3)، نلاحظ أنّ المساعَدات الأمريكيّة المقدَّمة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا" شهدت تزايدًا ملحوظًا خلال الفترة الواقعة بين العامين 2008-2017، وتراجعت تراجعًا حادًّا في العام 2018 إذ بلغت المساعدات الأمريكيّة للأونروا نحو 60.4 مليون دولار فقط في العام 2018، مقارنة بما يقارب 350 مليون دولار عام 2017.

الجدول (3): المساعَدات الأمريكيّة المقدَّمة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا" في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة خلال الفترة 2008-2018 (مليون دولار) [17]

السنة	المساعَدات الأمريكيّة للمقدَّمة للأونروا
2008	195
2009	267
2010	238
2011	229
2012	254
2013	274
2014	398
2015	390
2016	360
2017	350
2018	60.4
المعدّل السنويّ	**274.1**

ويعود انخفاض المساعَدات الأمريكيّة المقدَّمة للأونروا على خلفيّة إعلان وزارة الخارجيّة الأمريكيّة، في الأوّل من أيلول عام 2018، عن وقف دعمها الماليّ لجميع مؤسّسات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا"، بذريعة أنّ الولايات المتّحدة غير

[15] العجلة، مازن. مصدر سابق. ص 177.

[16] سلطة النقد الفلسطينيّة. مصدر سابق. ص 29.

[17] العجلة، مازن. مصدر سابق.

سلطة النقد الفلسطينيّة. مصدر سابق.

مستعدّة لتحمُّل حصّة غير متناسبة من عبء تكلفة تمويل "الأونروا"، وأنّ الممارسات الماليّة للأونروا غير قابلة للاستدامة، حيث سحبت الولايات المتّحدة 300 مليون دولار من قيمة تمويلها، وهو ما سبّب أزمة ماليّة غير مسبوقة للوكالة، ووضع نشاطاتها في جميع أقاليم العمليّات في دائرة الخطر، لولا المساعدات الطارئة التي استطاعت الوكالة تجنيدها.[18]

ولم تكتفِ الولايات المتّحدة بوقف تمويل وكالة الأونروا، بل تعمل -بالتعاون مع إسرائيل- على تفكيكها ونقل صلاحياتها لهيئات أمميّة أخرى للقضاء على حقّ العودة، وذلك عن طريق إعادة تعريف من هو اللاجئ الفلسطينيّ، حيث يتّهم الطرفان، الأمريكيّ والإسرائيليّ، وكالة "الأونروا" بمساعدة الفلسطينيّين في إدامة روايتهم المتعلّقة بالصراع وأسبابه، وذلك عن طريق توريث مكانة اللاجئ لنسل اللاجئين، حتّى أولئك الذين يتمتّعون بجنسيّة دول أخرى، وهو ما أدّى إلى مضاعفة أعداد اللاجئين أكثر من مرّة خلال العقود الماضية؛ فقد جرى إنشاء "الأونروا" لخدمة اللاجئين الفلسطينيّين حصرًا، وهي تَعتبر أنّ جميع اللاجئين وأحفادهم يندرجون ضمن إطار اختصاصاتها ومسؤوليّتها القانونيّة، وهذا بالتحديد ما تحاول تل أبيب وواشنطن تغييره حاليًّا.

المحور الثالث

التداعيات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لقَطع المساعَدات الأمريكيّة عن الشعب الفلسطينيّ

أوّلًا: التداعيات السياسيّة

بصرف النظر عن المبرّرات التي تتذرّع بها الإدارة الأمريكيّة لتفسير قرارها الجائر قَطع المساعدات الأمريكيّة عن الشعب الفلسطينيّ، لا تستطيع أن تنكر أنّ قرار قَطع المساعَدات يُعتبر بمثابة عقاب جماعيّ لكلّ الشعب الفلسطينيّ، أو من قَبيل توجيه ردّ أمريكيّ سياسيّ وماليّ على رفض القيادة الفلسطينيّة للانصياع لتوجُّهات إدارة ترامب بشأن القضيّة الفلسطينيّة وموقفها من القدس واللاجئين وانحيازها المطْلَق لسياسات إسرائيل الاستيطانيّة.[19]

ويُعتبر القرار الأمريكيّ قَطْع المساعَدات تراجعًا إستراتيجيًّا في الرؤية الأمريكيّة المعتمَدة منذ عقود حول مسؤوليّتها الدوليّة ودَورها كَراعٍ لعمليّة السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي يأتي هذا القرار الجائر، هو وغيره من القرارات التي صدرت عن إدارة ترامب، ليضع حدًّا لمحاولات الإدارات الأمريكيّة السابقة للظهور بمظهر "الوسيط النزيه"، والظهور بالمظهر الحقيقيّ المتمثّل بالشريك مع الاحتلال والمعادي للشعب الفلسطينيّ.[20]

كذلك أظهر القرار أنّ الإدارة الأمريكيّة لم تكن معنيّة أصلًا بتعزيز الرفاهيَة والحكْم الرشيد للفلسطينيّين، بقدر ما هي معنيّة بالدفاع عن الشريك والحليف الأكبر لها في المنطقة ("إسرائيل")، وهذا ما حَدا بِـ 34 عضوًا من مجلس الشيوخ الأمريكيّ لتوجيه رسالة إلى الرئيس ترامب، قالوا فيها: "إنّنا نشعر بقلق عميق تجاه إستراتيجيّتكم الرامية إلى محاولة إجبار السلطة الفلسطينيّة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات عن طريق حَجْب المساعَدات الإنسانيّة المقدَّمة للنساء والأطفال، وما هي إلّا إجراء مضلِّل سيُفضي حتمًا إلى نتائج عكسيّة".[21]

وبالتدقيق في طبيعة المساعَدات والبرامج التي تنفّذها الحكومة الأمريكيّة لصالح الشعب الفلسطينيّ، نلاحظ أيضًا أنّها أهملت القِطاعات الإنتاجيّة ولم تقدّم لها الدعم الكافي، وفي المقابل ركّزت على فوائد الإصلاح المؤسّسيّ- والتكلفة الإداريّة الكبيرة، الأمر الذي قلّل من فوائد هذه المساعَدات، وكذلك أدّى إلى وجود انتقادات حادّة لهذه المساعَدات، ومن بين هذه الانتقادات توجيه جزء كبير من المساعَدات الأمريكيّة إلى مشاريع تسهّل التكيّف مع واقع الاحتلال وجعله أمرًا واقعًا، كمشاريع شبكات الطرق -

---

[18] حِلّس، رائد. (2019). **تداعيات السلام الاقتصاديّ على القضيّة الفلسطينيّة وخيارات المواجهة**. ورقة عمل ضمن ورشة عمل بعنوان: القضيّة الفلسطينيّة ما بين وعد بلفور وصفقة القرن. غزّة: مؤسّسة ياسر عرفات. ص 25.

[19] Congressional Research Service. (2018, December 12). **Specialist in Middle Eastern Affairs – name redacted**. U.S Foreign Aid to the Palestinians.

[20] الخالدي، رجا. (2019). مصدر سابق. ص 2.

[21] Congressional Research Service. Ibid.

مثلًا- التي تربط المناطق الفلسطينيّة مرورًا بمناطق المستوطنات أو بالالتفاف حولها بحجّة تحسين "نسيج الحياة" للفلسطينيّين، وهو ما يؤدّي إلى إطالة الوضع الراهن السيّئ بدلًا من تغييره.[22]

ويُعتقَد على نطاق واسع أنّ القرار الأمريكيّ بقطع المساعدات الأمريكيّة عن الشعب الفلسطينيّ هو قرار سياسيّ للضغط على القيادة الفلسطينيّة سياسيًّا وماليًّا للقبول بما يسمّى "صفقة القرن" الذي ترفضه بشدّة، سيترتّب على هذا القرار خروج الولايات المتّحدة الأمريكيّة طواعيةً من دَور الرعاية لعمليّة السلام، نتيجة رفض القيادة الفلسطينيّة التعامل مع الإدارة الأمريكيّة الحالية المعادية للشعب الفلسطينيّ والمنحازة انحيازًا مطلقًا مع الاحتلال. علاوة على ذلك، سيعزّز هذا القرار الاستقلاليّة السياسيّة والماليّة الفلسطينيّة، ولا سيّما أنّه يمكن توفير بدائل لهذه المساعدات والاستغناء عنها دون حدوث ضرر يُذكر لأنّها لم تكن تخدم أصلًا المصالح الفلسطينيّة.

ثانيًا: التداعيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة

إنّ قرار قطع المساعدات الأمريكيّة عن الشعب الفلسطينيّ ستترتّب عليه تداعيات اقتصاديّة واجتماعيّة، وذلك نتيجة تأثير هذا القَطع على أداء الحكومة وقدرتها على ممارسة أعمالها وتنفيذ خططها التنمويّة، وعلى أداء وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا" وقدرتها على تمويل أنشطتها الخدماتيّة.

فعلى صعيد الأداء الحكوميّ، سيؤثّر قرار وقف المساعدات الأمريكيّة مباشرة على الأداء الحكوميّ نظرًا لتلقّي الحكومة الفلسطينيّة دعمًا مباشرًا من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، الأمر الذي سوف يؤدّي إلى تفاقم سوء وضع الحكومة الماليّ، وبالتالي إلى زيادة الأعباء الملقاة على الحكومة التي تعاني أصلًا من عجز في موازنتها العامّة، وسوف يزداد العجز بعد قَطع المساعدات.

الجدول (4) الوضع الماليّ للحكومة الفلسطينيّة خلال الفترة 2008-2018 (مليون دولار) [23]

السنة	إجماليّ الإيرادات العامّة والمِنح	إجماليّ النفقات العامّة وصافي الإقراض	العجز
2008	3757.8	3487.7	-270.1
2009	2950.4	3375.9	425.5
2010	3055.7	13200.	144.4
2011	3153.6	93256.	103.3
2012	3172.3	23258.	85.9
2013	3677.9	13419.	-258.7
2014	4021.7	93606.	-414.8
2015	3688.2	03445.	-243.2
2016	4318.2	73661.	-656.6
2017	4371.9	83794.	-577.1
2018	4127.7	3653.8	-473.9

[22] Jabary-Salamanca Omar. (2016). Assembling the fabric of life: When settler colonialism becomes development. **Journal of Palestine Studies,** Vol. XLV (4).

[23] سلطة النقد الفلسطينيّة. (2019). مصدر سابق.

وكما يبيّن الجدول (4)، تعاني الحكومة الفلسطينيّة من عجز في الموازنة العامّة حتّى بعد المساعَدات الخارجيّة في معظم السنوات خلال الفترة الواقعة بين العامين 2008–2018، بلغ ذروتَه خلال العام 2016، إذ بلغت قيمة العجز نحو (-656.6) مليون دولار في ذلك العام، وتراجعت قيمة العجز في الموازنة العامّة في العامين الأخيرين (2017–2018) لتصل إلى (-577.1) وَ (-473.9) مليون دولار على التوالي، نتيجة سلسلةِ الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الفلسطينيّة في إدارة المال العامّ، وإعدادِ خطط للإنفاق الخاصّ بالمشاريع التطويريّة، وتقنين الإنفاق العامّ، وكذلك لانخفاض المساعدات الخارجيّة الكلّيّة المقدَّمة للحكومة الفلسطينيّة في السنوات الأخيرة.[24]

وثمّة أثر غير مباشر لقَطع المساعَدات الأمريكيّة على الحكومة الفلسطينيّة من خلال العاطلين عن العمل الجدد الذين يشتغلون في وظائف في مشاريع الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة (USAID)، والذين سينضمّون إلى صفوف البطالة في سوق العمل الفلسطينيّ الذي يعاني من ارتفاع غير مسبوق في معدّلات البطالة على مستوى العالم.

الجدول (5) تطوّر معدّلات البطالة في سوق العمل الفلسطينيّ خلال الفترة (2008–2018)[25]

السنة	معدّل البطالة (%)		
	قِطاع غزّة	الضفّة الغربيّة	فلسطين
2008	40.5	19.0	26.6
2009	38.6	17.7	24.5
2010	37.8	17.2	23.7
2011	33.1	22.3	20.9
2012	34.2	23.0	23.0
2013	32.6	18.6	23.4
2014	43.9	17.7	26.9
2015	41.1	17.3	25.9
2016	41.7	18.2	26.9
2017	44.4	18.9	28.4
2018	52.1	17.6	30.8

وكما هو واضح في الجدول (5)، عانى سوق العمل الفلسطينيّ من ارتفاع في معدّلات البطالة خلال السنوات العشر الماضية (2008–2018) قبل قَطع المساعدات الأمريكيّة، وبالتالي فإنّ قرار قَطع المساعَدات الأمريكيّة سوف يزيد من الأعباء الملقاة على سوق العمل الفلسطينيّ غير القادر على استيعاب أيّ عمالة جديدة، وعلى نحوٍ خاصّ في قِطاع غزّة -بفعل تداعيات الحصار والانقسام والاعتداءات الإسرائيليّة المتكرّرة خلال السنوات الأخيرة.

وعلى صعيد وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا"، فإنّ قَطع المساعَدات الأمريكيّة قد أثّر على أدائها وقدرتها على تمويل أنشطتها الخدماتيّة والإنسانيّة، وهو ما سينعكس على اللاجئ الفلسطينيّ، سواء أكان في الأراضي الفلسطينيّة (الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة) أَم في الشتات، وزيادة معاناته، حيث كان لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا" دور مهمّ وأساسيّ في خفض البطالة ومستويات الفقر ورفع المستوى المعيشيّ للعديد من الأُسَر الفلسطينيّة التي ترعاها الوكالة، وذلك من خلال البرامج الإغاثيّة التي تقدّمها هذه الوكالة، بالإضافة إلى خدمات التعليم والصحّة التي تقدّمها الوكالة أيضًا،[26] وبالتالي فإنّ قَطع المساعَدات الأمريكيّة عن الوكالة يؤدّي إلى اتّساع دائرة الفقر، نتيجة تهديد عشرات الآلاف من الأُسَر الفلسطينيّة بتقليص

[24] سلطة النقد الفلسطينيّة. (2018). **التقرير السنويّ 2017**. رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقديّة. ص 11.

[25] الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. **مسح القوى العاملة الفلسطينيّة**. التقرير السنويّ. رام الله: أعداد مختلفة.

[26] سلطة النقد الفلسطينيّة. (2019). **التقرير السنويّ**. ص 29.

المساعَدات الغذائيّة التي تقدّمها الوكالة، بجانب الآثار النفسيّة والمعنويّة التي تمتدّ لتؤدّي إلى مزيد من الاحتقان والعنف والتطرّف.[27]

خاتمة

بات مؤكَّدًا أنّ التكلفة السياسيّة للمساعدات الأمريكيّة أكبر من تكلفة قَطعها الاقتصاديّة، ولا سيّما أنّ معظم المساعدات الأمريكيّة المقدَّمة للشعب الفلسطينيّ مشروطة ومسيَّسة، إذ تهدف من خلالها الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى التخلّي عن مسؤوليّتها كراعٍ لعمليّة السلام والتوصّل إلى حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة، وتستخدمها كورقة ضغط على الفلسطينيّين للقبول بصفقة القرن الرامية إلى تصفية القضيّة الفلسطينيّة. وعليه، يشكّل قرار وقف المساعدات الأمريكيّة تحدّيًا كبيرًا أمام الشعب الفلسطينيّ لتحويله إلى فرصة للاعتماد على الذات وبناء القدرات الذاتيّة، من خلال توفير بدائل جديدة عن المساعدات الأمريكيّة والاستغناء عنها.

[27] مركز العودة الفلسطينيّ. (2019). **الأونروا: مجاعة حقيقيّة تهدّد اللاجئين في حالة تقليص مساعدات الوكالة**. لندن: الموقع الإلكترونيّ Palestinian Return Center .